

# ابن مالك صاحب الألفية

وبعض أسبقياته للنحاة والصرفيين

الغزالي حرب

للأستاذ



هذا الإمام التحوي المشهور، لم يسجل الموزعون يوم مولده المغمور، لأنه ولد في بيت شعبي مجهول، لا في بيت ملكي أو سلطاني مرموق. ومن هنا لم يُعَوا بسجبل يوم مولده. وهكذا الناس في كل زمان ومكان، مصداقاً لقول أحمد شوقي:

عَلِقَ الحَظُّ جَنَاناً وَحَصَى خَالِقُ النُّطْقِ النُّطْقَةَ مِنْ مَاءِ وَطَنِ  
فَوَلِيدَ تَجَمُّدِ الدُّنْيَا لَهُ وَوَلِيدَ فِي زَوَايَا المِهْمَلِينَ

وكان ابن مالك من هؤلاء الولدان المهملين، لأنه لم يكن من أعيان الناس لشكر أفعاله أو تلمذ - على حد تعبير أبي الحسن<sup>(١)</sup> - وسواه. فلا غرو أن اختلف الباحثون قديماً وحديثاً في اسمه تماماً كاملاً: أهو محمد بن عبدالله، بن عبدالله، بن عبدالله بن مالك، - كما ذهب إلى ذلك السيوطي<sup>(٢)</sup> - وغيره - أم هو محمد بن عبدالله بن مالك - كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين قديماً<sup>(٣)</sup> وحديثاً - أم هو محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن مالك، - كما ذهب إلى ذلك بروكلمان<sup>(٤)</sup> ومؤلفو دائرة المعارف الإسلامية؟

وإذا كانوا لم يموتوا قط بالذكر يوم مولده - وهو يوم مغفور - فقد عتوا بتسجيل يوم رحيله إلى جوار الله والتاريخ - وهو يوم مشهور - فقالوا: إنه توفي لاثني عشرة ليلة خلت من شعبان ٦٧٢ هـ. وله من العمر سبعون عاماً تقريباً ... ومن العجيب أن ابن مالك - رحمه الله - لم يحدثنا مطلقاً، في أي مؤلف من مؤلفاته التي وصلتنا، عن نفسه أو نسه أو أسرته أو نشأته، كما صنع ذلك مثلاً أبو حامد الغزالي - برغم تصوفه - في كتابه: «المقصد من الفضائل» ثم جلال الدين السيوطي في بعض مؤلفاته<sup>(١)</sup>، ومعلوم للباحثين أن مؤلفات ابن مالك قد أُرِيت على الحسين، وإن لم يطبع منها حتى اليوم إلا القليل، وقد بدا لي فيما أتيت لي قراءته من هذه المؤلفات: مخطوطها ومطبوعها، أن ابن مالك - طيب الله ثراه - يرتفع في ميدان النحو والصرف إلى طبقة المجتهد المستقل، أو إلى طبقة المجتهد المرجح - على حد تعبير علماء أصول الفقه، الذين قسموا المجتهدين من الفقهاء خمس طبقات:

أ - طبقة المجتهد المستقل من طراز الأئمة الأربعة المشهورين، ومعهم الأوزاعي إمام أهل الشام، والليث بن سعد إمام أهل مصر.

ب - ثم طبقة المجتهد المذهبي الأول مثل أبي يوسف وزفر من الأحناف، وابن وهب من المالكية، والحرثي من الشافعية، وابن تيمية وابن القيم من الحنابلة.

ج - ثم طبقة المجتهد المذهبي الثاني، مثل السرخسي في مذهب السادة الأحناف.

د - ثم طبقة المجتهد المذهبي المرجح، مثل الجصاص بين الأحناف.

هـ - ثم طبقة العالم بالمذهب ورواياته مثل صاحب «الكترة» في المذهب الحنفي...

والواقع أن ابن مالك لم يكن في وسعه أن يسمو إلى طبقة المجتهد المستقل إلا في أحيان قليلة لم يظفر بها سواه من علماء وأدباء وشعراء الأندلس الذين ذابت شخصياتهم غالباً في تقليدهم للشخصية البغدادية - كما لاحظ ذلك بحث كثير من المحققين<sup>(٢)</sup> المجتهدين. وحسب ابن مالك منا في هذا البحث أسبقيات لكثير من النحاة والصرفيين، ومن شواهد هذه الأسبقيات ما يأتي على سبيل التمثيل لا الحصر:

أولاً: أسبقيته إلى الاستعانة بآرائه النحوية، على الدفاع عن مذهب أهل السنة والجماعة،

والتنديد بخصوصهم من المعتزلة وغيرهم، فالمعروف أن المعتزلة قد «اتفقوا»<sup>(١٠)</sup> على نفي رؤية الله - تعالى - بالأبصار في دار القرار. وقد خالفهم ابن مالك. وهو يحدثنا عن «إعراب الفعل» قائلًا: فيها قال - «...»<sup>(١١)</sup> ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأييد النفي بلن - وهو الزمخشري في كتابه «الأنموذج» وحامله على ذلك اعتقاده أن الله - تعالى - لا يرى وهو اعتقاد باطل بصفة ذلك عن رسول الله - ﷺ - أعني ثبوت الرؤية، جعلنا الله من أهلها، وأعاذنا من عدم الإيمان بها... ويقول ابن مالك هذا ردٌّ على من لقبوه قديمًا بلقب «المعتزلي» كما صنع<sup>(١٢)</sup> شارح شواهد شرح «الألفية» لابن الناقم - كما خالف ابن مالك المصابين بالإفراط أو التفريط في موقفهم من أهل البيت النبوي الشريف. ملتزمًا جانب الموقف الودود لهم. مع التوحيد الخالص لله - عز وجل - ومع الاعتدال المهتدي بالأحاديث الشريفة الصحيحة، ويظهر هذا الالتزام في قول ابن مالك مثلًا من «الألفية» في باب «الحال».

والسزموا تأخيرها في نحو لن يبقوز فلان بالني إلا الحسن

ومعلوم أن «الحسن» المذكور في آخر هذا البيت، إنما هو الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - كما صرح بذلك ابن مالك<sup>(١٣)</sup> نفسه في شرح «الكافية الشافية». مستشهدًا بالحديث النبوي الصحيح المشير إلى الحسن بن علي قائلًا: «إن ابني هذا سيد، وسيلح الله به بين قَتَين عظيمين من المسلمين» وخالف ابن مالك النحاة القدامى: سابقهم ولاحقهم في عدم جموده على مذهب فقهي معين، فقد كان ابن مالك طوال إقامته بالأندلس فقيهاً مالكي المذهب... فلما انتقل من الأندلس إلى الشام صار فقيهاً شافعي المذهب، لا سعيًا وراء منصب من المناصب، ولكن تحرراً من «الاستاتيكية» الماثلة في الجمود الفقهي على مذهب واحد، وتزوعاً إلى «الديناميكية» والتحرر الفقهي، الذي عرف به في صداقته لفقهاء المالكية بالأندلس، ثم في صداقته لفقهاء الشافعية في الشام، ولا سبب العلامة ابن خلكان قاضي القضاة، الذي بلغ من احترامه إياه أنه «كان يشيعه»<sup>(١٤)</sup> إلى داره بعد الصلاة، ولست أدري: لماذا لم يعتبره ابن خلكان - مادام هذا مبلغ احترامه إياه - من «الأعيان الجديرين بالترجمة» لهم، والحديث عنهم، في كتابه المشهور: «وفيات الأعيان»؟. ولماذا لم يُسند ابن خلكان في كتابه هذا بعلم ابن مالك وخلقه وتقواه، كما صنع سواء<sup>(١٥)</sup> بل لماذا لم يُشر إليه مطلقاً من بعيد أو قريب في «وفيات الأعيان» ولو بذكر ماله وما عليه - كما صنع السيوطي مثلًا - حيث حدثنا في

الجزء الثاني من «حسن المخاضرة» عن خلقه العظيم، واعتزازه بكرامة العلماء... ثم لم يلبث أن نسب إليه بعد ذلك بقليل، وفي هذا الجزء نفسه، أنه يُعَذِّقُ إقفاله من الأندلس إلى الشرق، أراد تقديم كتابه إلى السلطان: الظاهر بيبرس البندقداري. فقال في هذا التقديم: إنه «يقبل الأرض» بين يدي السلطان، ومعلوم أن هذه العادة التقليدية المذلة: عادة تقبيل الأرض بين يدي السلطان، قد أدخلها عصر المزلزلة لدين الله الفاطمي، وظلت قائمة مرعية ومفروضة على الجميع - كائنين من كانوا - حتى أبطلها السلطان «برساي» سنة ٨٢٥ هـ - وإلى جانب هذه الرتبة التي زل بها لسان ابن مالك وقلمه نثراً، كانت له رتبة الشعرية التي تستل في مبالغته في مدح الملك الناصر قائلاً: ظفر الله له (١٣).

من جُئده الأقدار فهي منجده لمن يوالسبه بجود وجده

ويغلب على ظني أن ابن مالك - رحمه الله - لم تعرف عنه غير هاتين الرلتين: الشعرية والنثرية، وأنه عاش طوال حياته غالباً، مرفوع الرأس، موفور الكرامة، جديراً بأن يستل صادقاً بأبيات عبد العزيز الجرجاني، في الاعتزاز بكرامة العلماء، ويكفيها هذاان البيتان:

ولم أبتزل في خدمة العلم مهجتي لأخدم من لاقت لكن لأحكما  
أشتي به غرساً، وأجتيه دالة إن فانيح الجهل قد كان أغرم (١٤)

ثانياً: أسبقته النحاة والصرفيين إلى الإكتثار من الاستشهاد بالقراءات المتعددة للقرآن الكريم، مادامت واردة عن الرسول ﷺ:

أ - في معرض الحديث عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بالظرف أو الحار والحرور، استشهد بقراءة ابن عامر لقوله - تعالى - «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركانهم...» وفي هذه القراءة قال ابن مالك (١٥) من منظومته: الكافية الشافية:

وعُسمدني قراءة ابن عامر وكسم لها من عاصد وناصر

ولم يعبأ ابن مالك هنا بعدم قبول بعض كبار النحاة من قبله هذه القراءة. ومنهم الرمضري في تفسيره المشهور بالكتشاف، وما أحرّ دافع ابن مالك عن الاحتجاج لهذه القراءات.

ب - وفي معرض الاستدلال على جواز العطف على الضمير الذي يكون في محل جر، من

غير إعادة الجرح، استشهد بقراءة ابن عباس وحزمة وآخرين لقوله - تعالى - «واتقوا»<sup>(١٦)</sup> الله الذي تساءلون به والأرحام - بحر الأرحام - كما في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٥٥.

ج - واستشهد أيضاً بقراءة حمزة لقوله - تعالى «عبد»<sup>(١٧)</sup> الطاغوت، قاللاً في كتابه «الإعلام»: «بما تلا حمزة في الكتاب».

ثالثاً: أسبقته النحاة والصرفيون، إلى الإكثار من الاستشهاد بالحدِيث النبوي الشريف، الذي لم يرض معظم أعلامهم قبل ابن مالك الاستشهاد به في اللغة والنحو، محتجين بغلبة الرواية بالمعنى لا باللفظ عليه، ولستمع هنا لما قاله أبو حيان غاضباً على ابن مالك لإكثاره من الاستدلال<sup>(١٨)</sup> بالحدِيث «قد أكثر هذا المصنف (ابن مالك) من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره...».

وهنا ألفت عند هذه العبارة الأخيرة لأبي حيان، مؤكداً جرأته في هذا الإدعاء، بما جاء في مطبوعات مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية...

قال أستاذنا المرحوم الشيخ محمد الحضر حسين العضو السابق للمجمع اللغوي الذي يبارك إكثار ابن مالك من الاستشهاد بالحدِيث، وقال في الرد على دعوى أبي حيان هذه ما يكفيها منه:

«...»<sup>(١٩)</sup> أما ادعاء أبي حيان أن المتأخرين من نحاة الأقاليم، تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحدِيث، فردود عليه بأن كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستدلال بالحدِيث، ومنهم: الشريف الصقلي والشريف الفرناطي في شرحها لكتاب سيبويه، وكذلك استشهد بالحدِيث السيرافي والصفار في شرحها لكتاب سيبويه، والذي يرجع إلى كتاب «التوطئة»<sup>(٢٠)</sup> لأبي علي الشافعي يرى المصنف - وقد استشهد في ثناياه ببعض الأحاديث النبوية - كما في معرض حديثه عن الضمير وعن المؤنث الذي لا علامة له، وعن الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ ونحو ذلك، ومن المتقدمين الذين أكثروا من الاستشهاد بالحدِيث - خلافاً لما زعمه أبو حيان - أبو منصور الأزهري صاحب «التهذيب»<sup>(٢١)</sup> والعلامة ابن عصفور<sup>(٢٢)</sup>، وأبو

العباس<sup>(١٢)</sup> الميرد ... وإذا كان أبو حيان قد تعامل على ابن مالك في هذه الناحية، فما أكثر العلماء المحققين الذين أنصفوه ودافعوا عنه قديماً وحديثاً ومنهم العلامة الدماميني الذي قال: <sup>(١٣)</sup> «... وقد أكثر المصنف (يعني ابن مالك) من الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات الأحكام النحوية، وشنع عليه أبو حيان ... وقد أجريت ذلك لبعض شيوختنا، فقصوا رأيي ابن مالك فيما فعله من ذلك، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية» ومن مفارقات أبي حيان أنه - وهو الذي عاب على ابن مالك الإكثار من الاستشهاد بالحديث - قد استشهد هو نفسه بالحديث الشريف. مثلاً في باب «أفعل» <sup>(١٤)</sup> التفضيل، وفي معرض الحديث عن «معمول الصفة المشبهة» وما يحمده الغباري على اللغة العربية والأحاديث النبوية للمجمع اللغوي أنه - كما عني في الجزء الأول من مجلة الجمع اللغوي بالدفاع عن الاستشهاد بالحديث النبوي عني في الجزء الرابع من هذه المجلة بتنظيم الاستدلال بالحديث النبوي قائلاً ما نصه:

«واختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في روايتها، وقد رأى الجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة معينة فيها يأتي: أ - لا يحتاج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول ككتب الصحاح.

ب - يحتاج بالحديث المدون في هذه الكتب الآتفة الذكر على الوجه الآتي:

الأحاديث المتواترة والمشهورة، والأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات، والأحاديث التي تعد من جوامع الكلم، وكتب النبي - ﷺ - والأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى، والأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة ... وكنت أودّ هنا - وما أزال أودّ - أن يضيف الجمع اللغوي الوقور إلى هذه الأنواع من الأحاديث خطب الرسول - ﷺ - وهذا ما انفرد بالتثنية إليه - فيما أعلم - أستاذنا المرحوم الدكتور عبد الوهاب عزام قائلاً ما نصه <sup>(١٥)</sup>:

«فرضت صلاة الجمعة في السنة الثانية من الهجرة، وكان الرسول - صلوات الله عليه وسلامه - يخطب في كل جمعة خطبتين بينهما جلسة قصيرة، إلا في الأسفار، وقد عاش الرسول

إلى السنة الحادية عشرة، فقد خطب للجمعة أكثر من ثمانى حجج، وفي كل سنة خمسون أسبوعاً وأحب أن أسفاره في هذه الحقبة لا تبلغ سنة، فخطبه في الجمعة لا تقل عن ثلاثمائة وخمسين خطبة، قلما على مشهد من المسلمين، وهم حريصون على الاستماع إليه، كلفون بحفظ قوله والتحدث به، فأين خطب رسول الله؟ إن المروى منها - على أنه خطب - قليل، يروى في كتب الحديث والسيرة والتاريخ والأدب، ولا نلثك في أن كثيراً مما قيل في هذه الخطب روى أحاديث قصيرة مفرقة، إذ كان القوم لا يكتبون الخطب، فيفوتهم حفظها كاملة، فيعون منها جُزْئاً، ولا نلثك أن كثيراً منها نسب السامعون، وقات رواة الحديث. هذا موضوع قيم طريف يحذر أن يتناوله الباحثون في سيرة خاتم المرسلين، فيستقصوا ما أثر من خطبه وبخوصه، ثم ينظروا: كم مقداره؟ وما قياسه إلى الخطب كلها كاملة - كما يقدرها الباحث ... ثم يتخذ هذا معياراً في الحديث كله: الخطب وغير الخطب، ليعلم ماذا ضبط من أقوال الرسول بالقياس إلى ما لم يضبط. وهل هذا البحث نتائج أكثر خطراً مما أقدره وأنا أكتب هذه السطور ... وأقول: إن من أبرز نتائج الاهتمام إلى الخطب النبوية الشريفة المشودة تامة وكاملة، توسعة دائرة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وإثراءها إثراء يشرح صدور قوم مؤمنين.

ورابعاً: أسبقته النحاة والصرفيين قديماً وحديثاً إلى الإكثار من نظم العلوم العربية، ودعونا من الأشعار التي نسبها إليه بعض القدماء في أغراض أخرى غير «النظم العلمي»، فها هذه الأشعار - وإن أعجب بها بعضهم - إلا نظم لا شعر، وقد غلبت عليها التزعة الفقهاء، أو المبالغات التي لا يسبقها الذوق الألفي السليم، من طراز قوله مثلاً<sup>(١٤)</sup>:

إذا رمدت عيني لتداويت منكم ينظرة حسن أو بسمع كلام  
فإن لم أجد ماء تيمت باسحكم وصليت فرضي والديار أمامي

أو من طراز قوله مادحاً ومبالغاً - وكأنه ابن هاني الأندلسي في شيعته الخائفة -:

من جند الأقدار فهي منجدة لمن بوالسبه يعود وجسده

وهذا النظم - ولا أقول: الشعر - قاله في مدح الملك الناصر كما أشرنا إلى ذلك آنفاً<sup>(١٥)</sup>، ثم تعالوا بنا إلى عرض موجز خاطف لأهم المنظومات العلمية التي لم تعرف مثلها لأحد قبل ابن مالك: لا كمأ ولا كيفا...

أ - لقد نظم ابن مالك «القصيدة المالكية» في علم القراءات، وقد اعتبرها ابن مالك نفسه أوسع من منظومة «حرز الأماني» للشاطبي قائلاً فيها:

وبعد فلذا نظم وجيز قد احتوى على ما احتوت «حرز الأماني» وأزيدا

- غير أن بعض علماء القراءات يعتبرون هاتين المنظومتين: «المالكية» و«الشاطبية» بمنزلة سواء<sup>(١٣٠)</sup>، ويفضل بعضهم «الشاطبية» على «المالكية».

ب - وفي علمي النحو والصرف نظم ابن مالك ما اشتهر باسم «الألفية» أو باسم «الخلاصة» لقوله أولاً في مطلعها:

وأستعين الله في ألفية مقاصد النحو بما يحويه

- ثم قوله في ختامها - طيب الله ثراه -

أحصى من الكافية الخلاصة كما اقتضى غنى بلا خصاصة

- وكما فضل ابن مالك منظومته في القراءات على الشاطبية، فضل منظومته في النحو والصرف هذه على منظومة ابن معطي قائلاً:

وتقتضي رضاء بغير سخط فائقة ألفية ابن معطي

- ثم عاد فشهد لابن معطي بشرف الأسبقية الزمنية، داعياً له ولابن معطي بالمغفرة الموقورة إن شاء الله:

وهو يسبق جائر تفضيلاً مستوجب ثنائي الجميلاً

والله يقضي بينات وافية لي ولله في درجات الآخرة

وقد ظفرت ألفية ابن مالك لا ألفية ابن معطي، بما لم نظفر به منظومة علمية أخرى من العناية الفائقة بها، ماثلة في الشروح والخواشي والتقارير... وإذا كانت هذه الألفية هي المنظومة الجامعة لأبواب النحو والصرف، فإن لابن مالك منظومات أخرى نحوية أو صرفية، في فرع من فروع النحو أو الصرف أو اللغة من طراز ما يأتي:

١ - أرجوزته الطويلة التي قالوا إنها بلغت ١٢٠٠ بيت، وسماها .. نظام الكفاية في اللغة»



وهي مازال مخطوطة ومصورة بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية.

٢ - منظومة أخرى في الألفاظ التي وردت على نظام واحد عن العرب، وأصلها مفقود حتى اليوم، ولكن أشار إلى بعضها جلال الدين السيوطي<sup>(٣١)</sup>.

٣ - منظومة ثالثة نظمها في أربعة عشر بيتاً من بحر البسيط. وموضوعها: الكلمات التي وردت فيها لغات ثلاث فأكثر، وأصلها كذلك مفقود، ولكن أشار إلى بعضها السيوطي<sup>(٣٢)</sup> والصندي<sup>(٣٣)</sup>.

٤ - أرجوزة طويلة جداً أوصّلها بعضهم إلى ٢٧٠٤ بيت وسماها ابن مالك والإعلام بمثلث الكلام، وفيها حشد الكلمات التي تميزت بثلاثية اللفظ واتحاد المعنى من الأسماء والأفعال، وكأنه - رحمه الله - أراد أن يراحم اللغويين في ميدانهم اللغوي الأصيل...

٥ - منظومته من بحر الطويل في ستة وستين ومائة بيت، وقد سماها .. نغمة الودود في المقصور والمدود، وظهرت طبعها الأولى عام ١٣٦٩ هـ، وشرحها ابن مالك نفسه شرحاً موجزاً موفقاً.

٦ - منظومته المشهورة باسم «لامية الأفعال» وقد بلغت أبياتها من بحر البسيط أربعة عشر ومائة على روي واحد، وقد حشد فيها - فيما حشد - أبنية وتصاريف وتغييرات: الفعل المجرد، والفعل المزيد والفعل المبني للمجهول، وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الزمان والمكان والآلة كما حشد فيها مميزات الفعل المضارع، وصيغ فعل الأمر ... وفي ختامها قال ما يشير إلى ما كان يعانيه من شغل العيش وسوء الحال، وقلق البال:

وَأَسْأَلُ اللَّهَ مِنْ أَثْوَابِ رَحْمَتِهِ سِتْرًا جَمِيلًا عَلَى الزَّلَّاتِ مَشْتَمَلًا  
وَأَنْ يَبْسِرَ لِي سَعِيًّا أَكُونُ بِهِ مَسْتَبِيرًا جَدًّا لَا يَأْمُرُ وَجَلًّا ١١١

٧ - ومن منظوماته العلمية المخطوطة حتى اليوم:

أ - منظومته في التفرقة الدقيقة بين حري: القاء والضاد قد بلغت اثنين وتسعين بيتاً وهي مازال مخطوطة<sup>(٣٤)</sup> بدار الكتب المصرية.

ب - منظومته التي جمعت أفعال الأمر التي بقيت على حرف واحد وقد أحصاها عشرة

أفعال وسجلها في ورقات مخطوطة<sup>(٣٤)</sup> بدار الكتب المصرية أيضاً.

جـ - منظومته في عشرة أبيات وموضوعها: الفعل الذي يستد إلى ضمير الواحد والمتنوع والجمع بنوعيه، وفي نهاية هذه القصيدة حدثنا عن حركات الأفعال<sup>(٣٥)</sup>.

د - ومنظومته في الأفعال التي جاءت لاماتها بالواو أو الياء، وقد بلغت سبعة وستين بيتاً وقرأنا بعضها الذي نقله السيوطي<sup>(٣٦)</sup> في «الزهر».

ومما يحمد الباحثون المحققون لابن مالك أنه اعترف للمتأخرين بأفضلية سبقهم لمن سلف في ميدانهم أحياناً، وفي ذلك يقول في مقدمته لتسهيل القوائد، وتكبير المقاصد ما نصه: «... وإذا كانت العلوم منحة إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يُدخِر لبعض المتأخرين ما عَسُرَ على كثير من المتقدمين، نسأل الله السلامة من حسد يسد باب الإنصاف، ويصد عن جميل الأوصاف...!!».

وأحسب أن الله - عز وجل - قد استجاب لابن مالك هذا الدعاء، في تحديد موقعه من النحاة السابقين، وحينئذ هنا موقعه من الإمام الزمخشري وتلميذه ابن الحاجب في عدم استشهادهما بالحدث الشريف في النحو واللغة للأسباب التي أشرنا إليها سابقاً، وفي هذين الإمامين قال ابن مالك - كما روى السيوطي والمقرئ -: «إن ابن الحاجب «أخذ علمه عن صاحب الفصل، وصاحب الفصل (أي الزمخشري): نحوي صغير...» وهذا الزمخشري الذي وصفه ابن مالك بالنحوي الصغير، كان ابن مالك نفسه مغرماً بما غرام بكتابه «الفصل» الذي ألفه الزمخشري سنة ٥١٣ هـ. ونال في عصره من عناية العلماء به، وشرحهم له، ما لم ينله كتاب آخر، ولم يكتفِ ابن مالك بشرحه، وإنما نظمه في كتاب له سماه «الموصل» في نظم «الفصل» ثم أتبع هذا الكتاب أعني «الموصل» بكتاب آخر سماه «سبك المنظوم»، وفك المنحوم، ولم يمنعه إعجابه بالزمخشري من أن يأخذ عليه بعض المأخذ، ومنها أنه - أي الزمخشري - لم يعرف كتاب سيبويه - وهو الكتاب - إلا بتصفح وانتقاء، لا بتدبر واستقصاء، وفي ذلك قال ابن مالك ما نصه في «باب القسم»: «وقال الزمخشري في مُ والله: ومن الناس من زعم أنها «أيمين» قلت: لم يعرف الزمخشري: من الذي زعم ذلك - وهو سيبويه - فإنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلام: واعلم أن بعض العرب يقول: مُ الله لأفعلن، يريد: «أيم الله» وفي

عدم معرفة الزعخشري بأن صاحب هذا القول هو سيويه، دليل على أنه لم يعرف من كتابه إلا ما يُعرف بتصفح وانتقاء، لا بتدبر واستقصاء، فما أوعر تبجحه، وأيسر ترجمته...!!!!.

ويرغم هذه القصة من ابن مالك على الزعخشري، قد رأينا مدى عنايته بالمفصل للزعخشري، الذي عرف له ابن مالك الناقد المنصف ما له وما عليه، وما بحسه حقه وهو الذي كان حريصاً على إنصاف غيره. بل كان حريصاً حتى على إنصاف نفسه في ثقة العالم وتحذره بنعمة الله عليه، ومن أمثلة ذلك قوله في شرح التسهيل<sup>(٣٤)</sup> ما نصه:

وهذه توجيحات أُعْتُت عليها، ولم أسبق إليها، يعني ابن مالك أنه أبو علونها، وليس ابن محمدنا.



### المواش:

- (١) أبو الحسن: بدائع الزهور: ٢: ٤٦٤، ودسميد عشور: الظاهر ببيروت: ١٦، ١٧.
- (٢) السيوطي: بغية الوعاة.
- (٣) وسيم القرظي قديماً، ثم الطم بطرس البستاني ومحمد فريد وجدي وجوزي زيدان وأحمد أمين حديثاً.
- (٤) بروكلمان ١: ٢٩٨، ودائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول من ٢٧٢.
- (٥) حسن الخافضة في أخبار مصر والقاهرة ١: ١٤٠.
- (٦) أحمد أمين: ظهير الإسلام: ٣: ٢٧.
- (٧) الشهرستاني: الملل والنحل لطريق محمد فتح الله بدران من ٦٢.
- (٨) ابن مالك: الكافية والشافية: مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٦٤ نحو من ١٧٦.
- (٩) محمد بن علي الموسوي: شرح شواهد الألفية لأبن الناقم ط سنة ١٣٤٤ من ٢.
- (١٠) ابن مالك شرح الكافية الشافية مخطوط نحو بدار الكتب المصرية رقم ٢٦٤ من ٧٦.
- (١١) ابن شاكرو: فوات الوفيات ج ٩ من ٢٢٧، والسيوطي: بغية الوعاة من ٥٥، وسركيس: معجم المطبوعات من ٢٣٤.
- (١٢) القرطبي: فتح الطيب: ٧: ٢٦٣، والسيوطي: بغية الوعاة: ٥٣، وحسن الخافضة ٢: ٧٥، ٨٦ - القرظي: المواظ والاعتبار ٣: ٣٥٢.
- (١٣) ابن مالك: الإعلام بملكت الكلام من ٢.
- (١٤) بقولت: معجم الأدباء: ١٤ من ١٨، والثعالبي: بشيمة الدهر من ٢٢٢.
- (١٥) الشافية الكافية: ٥٣ ثم شرحها: المخطوط من ٩٩ ثم شرح التسهيل ١: ١٨٢ وسورة الأعراف ١٣٧ ثم شرح الكافية لابن مالك ٢٥/١، ٧٨/٢.

- (١٦) سورة النساء: ص ١.
- (١٧) سورة المائدة: ٦٠، ابن مالك: الإعلام بمثلث الكلام: ص ١١٨.
- (١٨) السيوطي: الاقتراح ص ١٩، وشرح التسهيل ج ٧ ص ٩٠ مخطوط بدار الكتب، والمطبعة ٥.
- (١٩) مجتبا جامع اللغة العربية بمصر: الجزء الأول.
- (٢٠) التوثيق: مخطوط بدار الكتب نحو تيسور رقم ٦٦٨ ص ٦٣، ٨٦، ١٧٤.
- (٢١) د. أرواحي لها: المعجم القرآني: ٤٥ وما بعدها.
- (٢٢) المغرب: مخطوط بدار الكتب نحو تيسور رقم ٦٠٩ ص ٧٣.
- (٢٣) المقتضب للسيرة لعلي بن عبد الحافظ عفيفه، والمقتضب دراسة وتحليل وتلخيص للأستاذ أمين السيد: مخطوط بمكتبة دار العلوم بالقاهرة ص ١٧٣.
- (٢٤) تحليل القواعد: ١٠٧، ١٠٨.
- (٢٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب مخطوط ص ١١٨٨.
- (٢٦) شرح التسهيل ج ٧ ص ١٨.
- (٢٧) عبد الوهاب عزام: الشواهد: ١٨٩ وارجع إلى البحث الثاني بمأخرة الدراسات الأدبية من المجمع العلمي للعراني حرب يوم ١٩٨٣/٥/٢٣ مخطوط بمكتبة المجمع ص ٩١، ٩٢.
- (٢٨) القري: فتح الطيب: ٧: ٢٧٣، ٢٧٤.
- (٢٩) ابن مالك: الإعلام بمثلث الكلام ص ٢.
- (٣٠) القري: فتح الطيب: ٧: ٢٥٩، ٢٦٠، وصلاح الدين الصفوي: الوافي بالوفيات: ٣: ٣٥٩.
- (٣١) السيوطي: بنية الوعلاء: ٥٤.
- (٣٢) السيوطي: الزهر: ١٤٥.
- (٣٣) الصفوي: الوافي بالوفيات: ٢٦١.
- (٣٤) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٨٣٠ هـ.
- (٣٥) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢١٤ مجاميع تيسور.
- (٣٦) مخطوط بدار الكتب المصرية ص ٢٧٧.
- (٣٧) السيوطي: الزهر ج ٢ ص ١٧٨.
- (٣٨) السيوطي: بنية الوعلاء: ٥٥، فتح الطيب: ٧: ٢٧٢، ٢٥٩.
- (٣٩) شرح التسهيل ج ٢ ص ١٤٠.



● ليس هناك سبيل إلى إيجاد استقرار كامل، وأمن متكامل وحرية متوفرة إذا لم يخلص قادة العالم وشعوبه في تلمس الخير ومحاولة تجنب الشر ولبد الأخطاء بالاعتداءات والتدخل في شئون الغير.

«فيصل بن عبد العزيز»